الأمم المتحدة
A/70/889/Rev.1
الجمعية العامة
Distr.: General
5 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البنود ٢٠ و ١٢٠ و ١٢٣ و ١٢٤ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة
تنشيط أعمال الجمعية العامة
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات
التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة من البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بنغلاديش الشعبية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام، وتتشرف بأن تحيل طيه، باسم بنغلاديش بصفتها رئيسا لمجلس إدارة الاتحاد البرلماني الدولي، تقرير اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة، الذي اعتمدته بتوافق الآراء في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦ الجمعية الرابعة والثلاثون بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، التي عقدت في لوساكا (انظر المرفق).

وتطلب البعثة الدائمة تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٢٠ و ١٢٠ و ١٢٣ و ١٢٤ من جدول الأعمال.

180816 170816 16-13626 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ الموجهة من البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة

الذي اعتمدته بتوافق الآراء في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦ الجمعية الرابعة والثلاثون بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، التي عقدت في لوساكا

افتتح السيد أنتي أفسان (السويد)، رئيس اللجنة الدورة مُرحبا بالمشاركين.

وفي معرض الإشارة إلى أول بندين من البنود المدرجة في جدول أعمال، دعا السيد أفسان اللجنة إلى اعتماد تقرير الدورة السابقة التي عقدت في إطار الجمعية الثالثة والثلاثين بعد المائة وانتخاب ثلاثة أعضاء جدد في مكتب اللجنة بعد ورود ترشيحات قدمتها المجموعات الجغرافية السياسية هي: السيد ألكسندر رومانوفيتش (الاتحاد الروسي)، والسيدة عفراء راشد البسطي (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد الفاتح عز الدين المنصور (السودان).

ونظرا لعودة السيد رومانوفيتش إلى عاصمة بلده، قدمه السيد كونستنتين كوساتشيف بوصفه عضوا سابقا في المكتب من الاتحاد الروسي أيضا. وتكلمت السيدة البسطي عن عملها المتعلق بالنساء والعنف المترلي واهتمامها بالشؤون الدولية، لا سيما حفظ السلام. ونظرا لأن السيد المنصور كان مريضا، فقد تغيب عن القاعة.

وشرع السيد أفسان بتقديم الجلستين المتعلقتين بالبرنامج، اللتين ترأسهما.

الجلسة ١: مناقشة تفاعلية بشأن العملية الانتخابية الجديدة لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة

عضوة مجلس الشيوخ غراسييلا أورتيز، رئيسة لجنة الدراسات التشريعية (المكسيك)، وعضوة مكتب لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة؛ والسيد كونستنتين كوساتشيف، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الاتحاد، روسيا؛ والسيدة إيفون ترلينجن، ممثلة حملة قائد واحد يمثل سبعة بلايين نسمة

أتاحت هذه الجلسة فرصة للأعضاء للتعليق على عملية التعيين الجديدة لاختيار الأمين العام للأمم المتحدة على النحو المبين في مذكرة معلومات أساسية صادرة عن الأمانة العامة. وتتبعت المذكرة تاريخ عملية التعيين على مدى ٧٠ عاما من عمر الأمم المتحدة

وبيّنت أن معظم القواعد المنطبقة مستمدة من الممارسة وليس من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن للدول الأعضاء أن تغيّر هذه القواعد بقرار من الجمعية العامة.

وفي إطار عملية الإصلاح الجارية للأمم المتحدة، طالب عدد كبير من الدول الأعضاء بأن يكون تعيين الأمين العام للأمم المتحدة أكثر شفافية وأن يشمل جميع الأعضاء، من خلال الجمعية العامة، وألا يقتصر على مجلس الأمن المكون من ١٥ عضوا الذي يحوز الأعضاء الخمسة الدائمون فيه (المتمتعون بحق النقض) على معظم سلطة اتخاذ القرارات. ومن شأن عملية اختيار أكثر ديمقراطية أن تساعد على ضمان حياد الأمين العام وتمكنه من العمل باعتباره ممثلا حقيقيا لـ ''الشعوب'' المشار إليها في ميثاق الأمم المتحدة.

واقتُرح في مذكرة المعلومات الأساسية طرح سبعة أسئلة للمناقشة بهدف التحري عن المؤهلات اللازمة لشغل منصب الأمين العام، وقابلية تجديد فترة ولايته، والاعتبارات المتعلقة بالتوازن بين الجنسين وكذلك بالتمثيل الإقليمي. والأهم من ذلك، دعت المذكرة إلى التفكير في المسألة الأساسية المتمثلة فيما إذا كان ينبغي للجمعية العامة أن تجري انتخابات حقيقية وألا يقتصر دورها على الموافقة على المرشح الوحيد الذي يوصي به مجلس الأمن. وسيتطلب ذلك من مجلس الأمن أن يقدم إلى الجمعية العامة أكثر من اسم واحد.

وتناولت السيدة ترلينجن الموضوع بمزيد من التوضيح فقدمت عرضا مفصلا لعملية التعيين الجديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٣٢١/٦٩ الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وقام السيد كوساتشيف والسيدة أورتيز بدور مقدمي الردود على عرضها. وساهمت الوفود الخمسة عشر التالية بتعليقات وأسئلة بعد ذلك: بنغلاديش، والبحرين، وبوليفيا، وبوركينا فاسو، وكندا، وكوبا، وكينيا، والمغرب، وهولندا، والبرتغال، وأوغندا، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، والإمارات العربية المتحدة، وزامبيا.

وأشارت السيدة ترلينجن إلى أنه بالرغم من أن عملية التعيين الجديدة تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنها لا تحقق ما هو مرجو منها. وأشارت إلى ابتكارين هامين: أولاهما أن المرشحين الذين ترشحهم الحكومات يجب أن يقدموا سيرهم الذاتية إلى رئيس الجمعية العامة وأن جميع السير الذاتية يجب أن تنشر على الإنترنت؛ وثانيهما أنه يمكن للجمعية العامة أن تعقد جلسات استماع عامة غير رسمية مع المرشحين. وتشجع العملية الجديدة أيضا بصورة أكثر وضوحا من أي وقت مضى المرشحات على التقدم وتؤكد الحاجة إلى النظر في التنوع الجنساني في هذه العملية التي أفضت دائما حتى الآن إلى تعيين رجال فقط.

ومن وجهة نظر حملة قائد واحد يمثل سبعة بلايين نسمة (منظمة جامعة تمثل ٧٥٠ من منظمات المجتمع المدني)، ينبغي أن تقصُر القواعد الجديدة ولاية الأمين العام للأمم المتحدة على مدة ولاية واحدة غير قابلة للتجديد (يمكن أن تمدد إلى سبع سنوات) بغية تعزيز الاستقلال السياسي للأمين العام عن الأعضاء الخمسة الدائمين والأعضاء الرئيسيين الآخرين الذين يحتاج إلى دعمهم لإعادة انتخابه. والأهم من ذلك كله أنه ينبغي للقواعد أن تتيح للجمعية العامة إجراء تصويت على قائمة من ترشيحين على الأقل مقدمة من مجلس الأمن.

وقالت السيدة ترلينجن إن ''الأمين العام للأمم المتحدة يمثل ضمير العالم ويضطلع بدور هام في مساعدة الدول الأعضاء على التسامي فوق مصالحها الوطنية''. ومن المهم أن يكون اختياره شاملا للجميع وتمثيليا قدر الإمكان. وتحقيقا لذلك، أشارت إلى ضرورة أن يضطلع البرلمانيون بدور ما في العملية من خلال إجراء مناقشات بشأن المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة؛ والمساعدة في تحديد المرشحين المؤهلين؛ والتدقيق في الترشيحات النهائية؛ واقتراح أسئلة لطرحها على المرشحين في جلسات الاستماع التي تعقدها الجمعية العامة؛ والإصرار على أن يكون الأمين العام للأمم المتحدة حرا في تعيين أعضاء إدارته استنادا إلى الجدارة وحدها (أي تعيينات لا تقوم على المحسوبية)؛ والدعوة إلى مدة ولاية واحدة؛ والإصرار على أن يقدم مجلس الأمن أكثر من توصية واحدة إلى الجمعية العامة، مما يجعل العملية أكثر ديمقراطية.

وفي رده، حذر كوساتشيف من أن أي تغييرات في النظام الحالي يجب أن تدرس بعناية مع أخذ الآثار الطويلة الأجل في الاعتبار. وأضاف قائلا إن العملية الجديدة في هذه السنة، التي ستفضي إلى تعيين أمين عام جديد للأمم المتحدة اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ليست الفرصة الوحيدة لإحداث تغييرات. ويرى السيد كوساتشيف أن ولاية الأمين العام للأمم المتحدة على النحو المحدد في الميثاق هي أساسا ذات طبيعة إدارية، بصفته رئيس الأمانة العامة. والوظائف السياسية للأمين العام وظائف محدودة جدا وهي تخضع للتوجيه من الجمعية العامة. ومن هذا المنطلق، ليس من الخطأ أن يكون الأمين العام معتمدا على الأعضاء بدلا من أن يعطى صلاحية العمل بمفرده.

ووفقا للسيد كوساتشيف، يُرحَّب بالتناوب الإقليمي على شغل منصب الأمين العام بحيث يُمثَّل العالم بأسره في نهاية المطاف في المنصب. ويُرحب أيضا بالتوازن بين الجنسين، شريطة أن يُختار أفضل شخص مؤهل في نهاية المطاف. وفيما يتعلق بمسألة الحدود الزمنية للولاية، اختلف السيد كوساتشيف مع الرأي القائل بأن فترة ولاية واحدة تتيح قدرا أكبر من الحرية في العمل من ولايتين متتاليتين. وفيما يتعلق بالمسألة الأساسية المتمثلة فيما إذا كان

ينبغي أن يحتفظ الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بحق نقض ترشيح ما، دفع السيد كوساتشيف بأن هذا النظام أكثر تقييدا بكثير مما يعتقد الناس لأنه يجبر الأعضاء الخمسة الدائمين، بل وجميع أعضاء مجلس الأمن على التوصل إلى توافق آراء.

وتركزت ملاحظات السيدة أورتيز بوصفها محاورة على الجوانب الجنسانية لعملية الاختيار. ورحبت بأن عددا أكبر من الدول الأعضاء أبدى الدعم للمرشحات وأملت في أن يؤدي ذلك إلى أن تنتخب امرأة للمرة الأولى في عام ٢٠١٦. ولئن أشارت السيدة أورتيز إلى أن سيطرة مجلس الأمن على العملية لا تتسم بالديمقراطية، أعربت عن القلق من أن التكوين الجنساني لمجلس الأمن يمثل مشكلة أخرى تحتاج إلى معالجة. وإذا قُيّض للمجلس أن يبقى مسيطرا على الاختيار، وإذا كان باب الاختيار مفتوحا أمام النساء على قدم المساواة مع الرجال، فالمجلس نفسه يحتاج عندئذ إلى الإصلاح لضمان تكافؤ الجنسين. ويقل احتمال أن يختار مجلس يهيمن عليه الذكور مرشحة عن احتمال قيام مجلس تُمثَّل فيه النساء على قدم المساواة بذلك.

وفي المناقشة التي تلت ذلك مع المندوبين، أعرب عدد قليل منهم عن ارتياحه العام إزاء الوضع الراهن، لكن معظم المشاركين أعرب عن تأييده إضفاء قدر أكبر من الطابع الديمقراطي على عملية تعيين الأمين العام. وأشارت هذه المداخلات بوضوح إلى أن عملية الاختيار يجب أن تكون شفافة وأن تشمل جميع الدول الأعضاء، وليس الدول الأعضاء في مجلس الأمن فقط، وعززت الرأي القائل بأن الأمين العام للأمم المتحدة مسؤول أمام الجمعية العامة الأكثر تمثيلا. ومضت مداخلتان أبعد من ذلك، حيث أوصيتا بضرورة أن تنتهي العملية بتصويت في الجمعية العامة على أكثر من مرشح واحد، على غرار الممارسة المتبعة في الاتحاد البرلماني الدولي. وأيدت ثلاث مداخلات فكرة مدة الولاية الواحدة غير قابلة للتجديد.

وأظهر النقاش وجود دعم قوي للنظر في المرشحات. وأشارت إحدى المداخلات على وجه التحديد إلى ضرورة ألا يقتصر التركيز على تشجيع المرشحات ولكن الأهم من ذلك على ضمان أن تنتخب امرأة بالفعل. وهناك عدد من وكالات الأمم المتحدة إما كان أو هو الآن تحت قيادة نسائية وما من شك في توافر نساء ذوات كفاءة عالية لشغل وظيفة الأمين العام العليا. ومن أجل ضمان التوازن بين الجنسين في نتائج عملية الاختيار، أشار أحد المندوبين إلى ضرورة إقامة ''تناوب'' بين الجنسين بحيث تُشغل وظيفة الأمين العام بالتناوب بين الرجل والمرأة (أي، يفترض أن يتطلب ذلك قبول ترشيحات الذكور فقط أو الإناث فقط في كل مناسبة).

وبرزت بقوة واضحة في المناقشة ضرورة أن تضطلع البرلمانات بدور في عملية الاختيار. وأعرب عدة متكلمين عن تأييدهم لكثير من توصيات السيدة ترلينجن، ولا سيما فكرة أن تجري البرلمانات مناقشات بشأن مرشحي حكوماتها، وحتى أن تقدم مقترحاتها الخاصة. وتمثل مقترح محدد مقدم من جمهور الحاضرين في ضرورة أن تدعم البرلمانات الأمين العام للأمم المتحدة في جهوده الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الإدارية الأساسية اللازمة لتعزيز الأمم المتحدة.

وفي ختام المناقشة، طلب المشاركون إلى الاتحاد البرلماني الدولي أن يحيل الأسئلة الثلاثة التالية إلى جميع المرشحين المتقدمين هذه السنة:

١ - ستنج خطة عام ٢٠٣٠ إذا شارك أعضاء البرلمان في وضع خطط عملهم الوطنية، وفي رصد التنفيذ، وفي مواءمة الميزانيات والتشريعات مع الخطة. بصفتك أمينا عاما للأمم المتحدة، هل ستدعو لدى الدول الأعضاء إلى المشاركة البرلمانية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الجديدة وما يلازمها من أهداف التنمية المستدامة؟

٢ - يوصي العديد من قرارات الجمعية العامة وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة بإقامة علاقة قوية بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية، وكذلك مع الاتحاد البرلماني الدولي. بصفتك أمينا عاما للأمم المتحدة، ما هي الإجراءات المحددة التي ستتخذها لتعزيز هذه العلاقات على الصعيدين العالمي والوطني لخدمة الناس على نحو أكثر فعالية؟

٣ - يريد البرلمانيون، بوصفهم ممثلين للناس، ضمان عملية أكثر ديمقراطية لاختيار الأمين العام للأمم المتحدة. ما هي برأيك الطريقة التي تمكّن البرلمانيين، من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، المنظمة العالمية للبرلمانات، من الاضطلاع بدور في هذه العملية؟

الجلسة ٢: جلسة إحاطة بشأن الترتيبات المؤسسية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

السيد لازلو بوربيلي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية، مجلس نواب رومانيا؛ والسيدة بادي تورسين، المراقبة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد أليساندرو موتر، كبير المستشارين للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتحاد البرلماني الدولي؛ والسيد تشارلز شوفيل، المستشار البرلماني لفريق الحكم الديمقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بناء على قرار صادر عن المكتب في دورة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تمثل الهدف الرئيسي من هذه الجلسة في تزويد اللجنة بهيكل يمكنها من العمل بصفة الهيئة الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي من أجل إجراء استعراض منتظم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وقدم الفريق نهجا مختلفة وتناول بالتفصيل عددا من المقترحات الملموسة.

وبعد أن قدم السيد موتر لمحة عامة عن مختلف آليات الاستعراض الجديدة أو القائمة، وصف الفرص السانحة للبرلمانات للمشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على ثلاثة مستويات: الوطني والإقليمي والعالمي. فعلى المستوى الوطني، يتمثل أحد الأدوار الأساسية للبرلمانات في تعميق الملكية الوطنية للأهداف وضمان إرساء خطة وطنية على أسس متينة لإضفاء الطابع المحلي على الأهداف. ومما يكتسي أهمية بالغة لتمكين البرلمانات من القيام بدورها في مجال المساءلة أن تقدم حكوماتها إليها تقريرا سنويا عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الخطة. وعلى المستوى العالمي، أشار السيد موتر إلى أن البرلمانات تحظى بفرصة للمساهمة في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى الجديد المعني بالتنمية المستدامة الذي سيشكل المركز الرئيسي للأمم المتحدة فيما يتعلق بإجراء استعراض سنوي للتقدم المحرز على الصعيد العالمي. ومن بين أمور أخرى، ينبغي للبرلمانات أن تشارك في الاستعراضات الطوعية الوطنية وأن تنضم إلى وفودها الوطنية الموفدة إلى دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وتتمثل إحدى الخطوات الأولية التي يمكن أن تأخذها جميع البرلمانات نحو التنفيذ في اعتماد اقتراح أو قرار بشأن أهداف التنمية المستدامة. وعرض السيد أفسان نموذج قرار أعده الاتحاد البرلماني الدولي. وأشار إلى أن كلا من برلماني مالي وترينيداد وتوباغو اتخذ قرارا بالفعل وشجع جميع الوفود الحاضرة في القاعة على أن تحذو حذوهما. وذكر أن عددا من أعضاء المكتب، مثل كندا، والسودان، والمغرب، والنرويج، والسويد، تعهد بتقديم قرار هذا العام.

ويستعد الاتحاد البرلماني الدولي لمساعدة البرلمانات على إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة. وقدمت السيدة تورسني بيانا لذلك في شكل مجموعة أدوات للتقييم الذاتي سيقوم الاتحاد البرلماني الدولي بنشرها في أيار/مايو. ودعت الأعضاء المهتمين بتقديم التعليقات على مجموعة الأدوات، التي لا تزال في صيغة مشروع، إلى الاتصال بها. وأعرب وفدا مالي وليسوتو عن رغبتهما في أن يكونا جزءا من هذه العملية.

وفي معرض استكشاف المستوى الإقليمي للتنفيذ والاستعراض، أبرز السيد بوربيلي حالة منطقة أوروبا الشرقية. وقال إن برلمان بلده استضاف مؤتمرا إقليميا بشأن أهداف التنمية المستدامة العام الماضي وسيعقد من جديد اجتماعا في نيسان/أبريل من هذا العام. وأشار إلى كيف أن جميع العمليات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة توفر فرصة لتعزيز دور البرلمانات في مجال المساءلة. وفي برلمان بلده، ستضطلع اللجنة الفرعية المعنية بالتنمية المستدامة بدور رئيسي في تعميم أهداف التنمية المستدامة في نظام اللجنة، مما يعزز اتساق السياسات.

وحث الاتحاد البرلماني الدولي على إدماج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيته الخمسية الجديدة والتركيز على مساعدة البرلمانات في إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة في أعمالها اليومية.

ومن جانبه، بيّن السيد شوفيل بإيجاز الكيفية التي تستعد بها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البرلمانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري. وذكّر بأن خطة عام ٢٠٣٠ تقوم على الإبلاغ الصريح والشامل والقائم على المشاركة، وعلى نهج محوره الإنسان، وعلى الدعم المرتكز على الأدلة. وأشار إلى أن هناك اتفاقا قويا من حيث المبدأ على أن البرلمانات هي من أصحاب المصلحة الأساسيين في التنفيذ، جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى، ولكن هذا لن يترجم تلقائيا إلى عمل لإشراك البرلمانات أو دعمها. وسيتطلب الأمر بذل جهود نشطة. وسيتعين أن يأتي بعض الزخم من المواطنين أنفسهم. وللمساعدة في هذا الصدد، ستعيد الأمم المتحدة تنظيم المرفق القائم للدراسة الاستقصائية المسماة ''عالمي'' بحيث يستطيع الناس استخدامه لتقديم تعليقات على السياسات والخدمات الحكومية مباشرة إلى أعضاء برلمانهم.

وشاركت الوفود التالية في المناقشة التي شملت جمهور الحاضرين: كوبا، وفرنسا، وكينيا، ومالي، والمغرب، وجنوب أفريقيا، وتايلند، والإمارات العربية المتحدة، وزمبابوي. وتناولت تعليقاتها بالتفصيل بعض النقاط التي أثارها الفريق من خلال تقديم المزيد من الأفكار والمقترحات. وأشارت عدة تعليقات على وجه الخصوص إلى ضرورة تعزيز البرلمانات لتمكينها من القيام بدور قوي في التنفيذ. وتناولت مداخلتان بالتفصيل دور الخطة الوطنية للتنمية المستدامة باعتبارها محور التنفيذ في كل بلد من البلدان.

واتُفق على أن كل دورة من دورات الربيع تعقدها اللجنة المعنية بشؤون الأمم المتحدة ستستخدم من الآن فصاعدا لأداء ثلاث مهام أساسية: تقييم التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي (تقارير الأمم المتحدة)؛ وتحضير البرلمانات المعنية لتقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ وحث البرلمانات على إجراء تقييم ذاتي لقدرتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإبراز أفضل الممارسات في هذا الصدد.